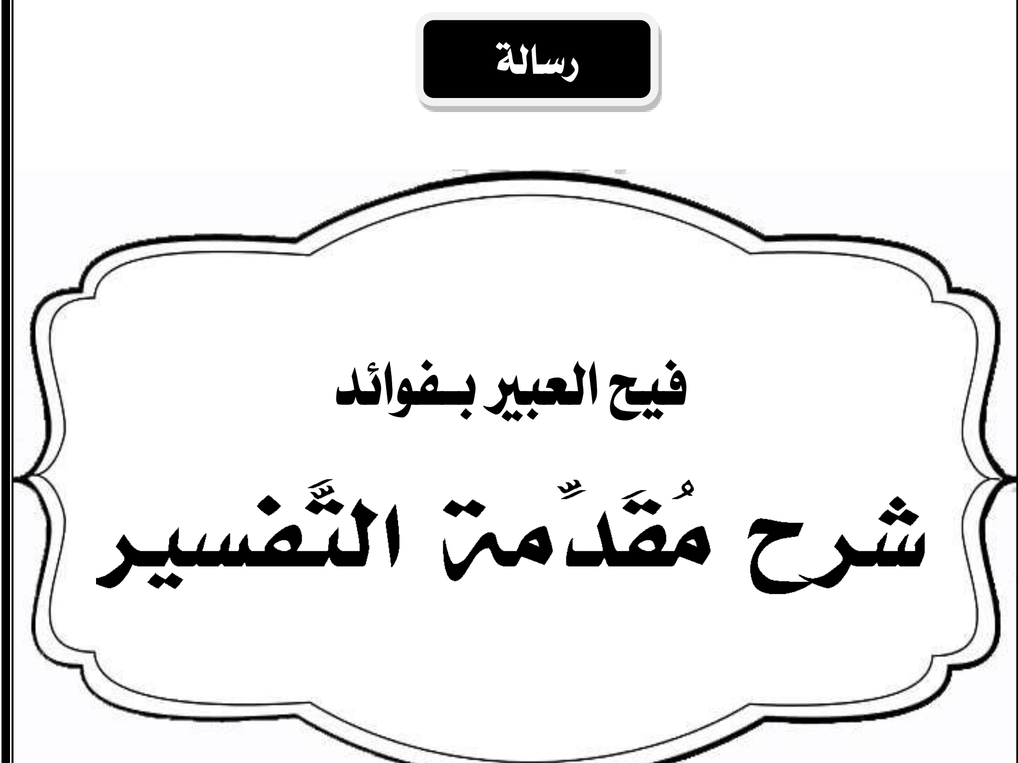
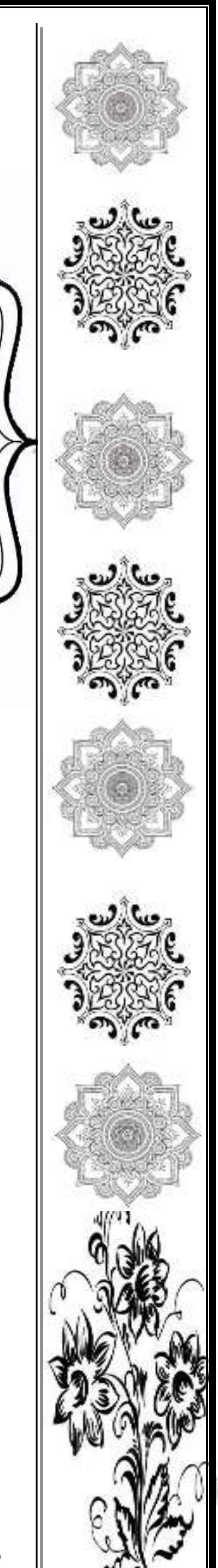
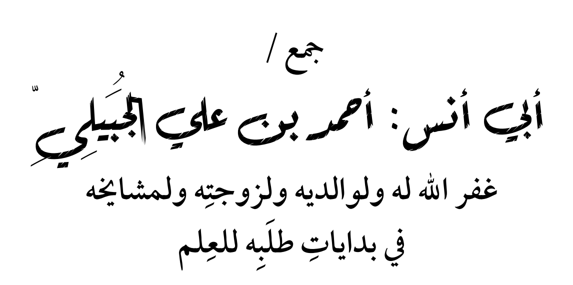
رسالة



فيح العبير بفوائد
شرح مُقَدِّمة التَّفسير



جمع /



أبي أنس: أحمد بن عليٍ الجُبَيلِيِّ

غفر الله له ولوالديه ولزوجتِه ولمشايخه
في بداياتِ طلَبِه للعِلم

تنبيهٌ هامٌ: هذه الرِّسالة كتبتُها وعُمري اثنان وعشرون عامًا تقريبًا، ورفعتُها بعدما مَرَّ العديدُ مِن السَّنواتِ؛ عسى أنْ يجدَ أحدٌ فيها نفعًا أو فائدةً، والرِّسالة ينقصها المراجعة والتَّدقيق اللغوي وأشياء أُخرى؛ فهي بمثابة الذِّكرى، فانتبه.

سبحان الله وبحمده – سبحان الله العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللهِ، والحَمْدُ للهِ، والصَّلَاةُ والسَّلامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ، صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وعَلَى آلِهِ وصَحْبِهِ وَمَن وَالَاهُ، **أَمَّا بَعْدُ**:-

فهذه بعضُ القواعدِ والفوائدِ التي قيَّدتُها - في مَطْلَعِ طَلَبي للعِلمِ - مُستفيدًا مِن شَرْحِ سماحةِ شيخِنا العَلَّامَةِ محمَّدِ بنِ صالحِ العُثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ على مُقدمةِ التَّفسيرِ لشيخِ الإسلامِ ابنِ تَيميَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأردفتُها بتلخيصِ شيخِنا العُثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، **فأقولُ مستعينًا باللهِ العظيمِ، وسائلًا التَّوفيقَ**:

فائدة (١) فالقرآنُ الكريمُ نزلَ لأمورٍ ثلاثةٍ: التَّعبُّدُ بتلاوتِه، وفَهْمُ معانيه، والعملُ به. (ص: ٧)

فائدة (٢) تفسيرُ القرآنِ نوعان: نقليٌّ وعقليٌّ، ولكن يجبُ أنْ يكونَ التَّفسيرُ العقليُّ غيرَ مخالِفٍ للتَّفسيرِ النَّقليِّ؛ لأنَّ التَّفسيرَ النَّقليَّ مُقَدَّمٌ عليه، وذلك لأنَّ العقولَ يلحَقُها مِنَ الشُّبهاتِ والشَّهواتِ ما يَحرمُها الوصولَ إلي معرفةِ الحَقِّ بخلافِ المَنقولِ، ومع ذلك ففي المَنقولِ شيءٌ مِن الباطلِ، ففيه إسرائيليَّاتٌ كثيرةٌ أُدخِلتْ في التَّفسيرِ، وفيه أحاديثُ موضوعةٌ وضعيفةٌ أُدخِلتْ أيضًا في التَّفسيرِ، فاحتاجَ الإنسانُ إلى أنْ يعرِفَ ما يُمَيِّزُ بيْن الحَقِّ وأنواعِ الأباطيلِ. (ص: ٨)

فائدة (٣) قاعدةٌ لمَعرفةِ العِلمِ الحقيقيِّ: فالعِلمُ إمَّا نقْلٌ مُصَدَّقٌ عن مَعصومٍ، وإمَّا قولٌ عليه دليلٌ معلومٌ، وما سوى ذلك فإمَّا مُزَيَّفٌ مَردودٌ، وإمَّا مَوقوفٌ لا يُعلَمُ أنَّه بَهْرَجٌ ولا مَنقودٌ. (ص: ٩)

فائدة (٤) فإضافةُ الشَّيءِ إلى سببِه المَعلومِ أمرٌ جائزٌ، ولا أحدَ يُنكِرُه، فقد جاءتْ به السُّنَّةُ، وجاء به القرآنُ إذا كان السَّببُ معلومًا، إمَّا بالشَّرعِ وإمَّا بالحِسِّ والواقعِ. (ص: ١٧)

فائدة (٥) و«المُقدمة» يجوزُ فيها وجهان: «المُقدَّمة» و«المُقدِّمة»؛ «فالمُقدَّمة» باعتبارِ أنَّ الكِتابَ قدَّمها بيْن يدي الكاتبِ، و«المُقدِّمة» باعتبارِ أنَّها تُقَدِّمُه للكِتابِ، كأنَّها تُقَدِّمُ الكِتابَ. (ص: ٢١)

فائدة (٦) إنَّ القرآنَ له جِهتان: جِهةُ تَعَبُّدٍ وجِهةُ عَملٍ وتَنفيذٍ، فالأُولى قد تحصلُ بأنْ يَتَعَبَّدَ الإنسانُ للهِ عَزَّوَجَلَّ بقراءةِ القرآنِ.

لكنِ الثَّانيةُ التي نَزَلَ مِن أجلِها {**لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ**} [ص: ٢٩] مَفقودةً في حَقِّ مَن لم يَعرِفْ مَعني القرآنِ ولم يَتَّعِظْ به. ص (**ص: ٢٥**)

فائدة (٧) وجْهُ كَونِ النِّزاعِ في التَّفسيرِ في الصَّحابةِ أَقلّ؛ لِسَببين:

السَّببُ الأَوَّلُ: أنَّ القرآنَ نَزَلَ بلُغتِهم التي لم تَتَغيَّرْ، فكانوا أَفهمَ النَّاسِ لمَعانِيه، وأفضلَ له، ثُمَّ تَغَيَّرتِ الأَلْسُنُ بعدَهم.

السَّببُ الثَّاني: قِلَّةُ الأهواءِ فِيهم وسلامةُ قَصدِهم، فما تَجِدُ الرَّجُلَ يَنتَصِرُ لِهواه ورأيه، ولكنْ كان الواحدُ منهم لا يَقْصِدُ إلَّا الحقَّ، أينما وجَدَه أَخذَه، حتَّى إنَّ الخليفةَ يرجعُ إلى الحقِّ الذي ذَكَّرَتْه به امرأةٌ مِن النِّساءِ، ولم يَقُلْ أنا الخليفةُ لا يُرَدُّ عليَّ فأنا أعلمُ منها، ولم يَقُلْ: أنا لي السُّلْطةُ.

فلِهذين السَّببين كان الخلافُ بيْن الصَّحابة- رِضوانُ اللهِ عليهم- في تفسيرِ كلامِ اللهِ أَقلَّ، ثم جاء التَّابعون مِن بعدِهم فحَصَلَ نَقْصٌ لا في السَّببِ الأَوَّلِ ولا في السَّبب الثَّاني، بل إنَّ التَّابعين كَثُرَتِ الفتوحُ في زَمنِهم، واختَلَطَ العربِيُّ بالعَجميِّ وتغيَّرتِ الأَلْسُنُ، وقد ذُكِرَ أنَّ أوَّلَ تأليفٍ للنَّحو كان في عهدِ عليِّ بنِ أبي طالِبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. (**ص: ٢٥**)

قلتُ (أحمد الجبيلي): ويمكِنُ إضافةُ سببٍ ثالِثٍ؛ وهو أنَّهم أخذوه غضًّا طريًّا من فَمِ رسولِ اللهِ ﷺ، وكانوا يَتَلَقَّونَ عنه العِلمَ مباشرةً، والله أعلم.

فائدة (٨) إنَّك لتَجِدُ في المَسألةِ التي ليس فيها فيما سَبَقَ إلَّا قولٌ واحدٌ أو قولان، تجِدُ فيها عِدَّةَ أقوالٍ؛ لأنَّ العِلمَ قليلٌ والهوى كثيرٌ، فتَرَتَّبَ علَى نقْصِ العِلمِ وكثرةِ الهوى الضَّياعُ والخِلافُ والشِّقاقُ وعدمُ الائتِلَافِ. (**ص: ٢٦**)

فائدة (٩) كَونُ التَّابعين يزيدونُ علَى الصَّحابةِ في الاستِدلالِ والاستِنباطِ أَمرٌ لابُدَّ منه وضَرُوريٌّ؛ لأنَّه حدَثَتْ أمورٌ لم تكنْ مَعهودةً في عهْدِ الرَّسولِ عَلَيۡهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ،

وهكذا كلَّما طَرَأَتْ أمورٌ جديدةٌ لم يُنَصَّ علَى عَينِها في الكِتابِ والسُّنَّةِ، فلا بُدَّ مِن أنْ يكونَ هناك استِنبَاطٌ واستِدلالٌ لعُلماءِ العَصرِ، حتَّى يُطَبِّقُوها علَى ما في الكِتابِ والسُّنَّةِ؛ لأنَّ الكِتابَ والسُّنَّةَ لم يأْتِيا بكُلِّ مسألَةٍ تحدثُ بعَينِها إلى يومِ القِيامةِ. (ص: ٢٧)

❊فائدة (١٠)❊ فاختِلافُ التَّضادِ معناه أنَّه لا يُمكِنُ الجمعُ بيْن القولين لا بجِنْسٍ ولا بنوعٍ، ولا بِفَرْدٍ مِن بابِ أَوْلَى، واختِلَافُ التَّنَوُّعِ معناه أنَّه يُجمَعُ بيْن القولين في الجِنسِ ويَختَلِفانِ في النَّوعِ، فيكونُ الجِنْسُ اتَّفقَ عليه القائلان ولكِنِ النَّوعُ يختَلِفُ، وحينئذٍ لا يَكونُ هذا اختِلافًا؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما ذَكَرَ نوعًا كأنَّه علَى سبيلِ التَّمثيلِ. (ص: ٢٩)

❊فائدة (١١)❊ اختِلافُ التَّنَوُّعِ جعلَه المُؤلِّفُ صِنفين:

الأول: أنْ يُعبِّرَ كلُّ واحدٍ منهم عنِ المُرادِ بِعبارةٍ غيرِ عِبارةِ الآخرِ لكنْ تَدُلُّ علَى مَعنى في المُسَمَّى غيرِ المَعنى الآخرِ مع اتِّحادِ المُسَمَّى.

الثاني: أنْ يَذكرَ كُلٌّ منهم مِنَ الاسمِ العَامِّ بعضَ أنواعِه علَى سبيلِ التَّمثيلِ، وتَنبيه المُستَمِعِ علَى النَّوعِ لا علَى سبيلِ الحَدِّ المُطَابِقِ للمَحدودِ في عُمُومِه وخُصُوصِه. (ص: ٤٠)

❊فائدة (١٢)❊ ومِن أسبابِ اختِلافِ التَّنَوُّعِ كذلك؛ أنَّ العلماءَ قد يُفَسِّرونَ اللَّفظَ بِمَا يُقارِبُه لا بِمَا يُطابِقُه، تقريبًا للأذهانِ. (ص: ٦١-٦٢)

❊فائدة (١٣)❊ فالأسماءُ المُترادِفَةُ هي الدَّالَّةُ علَى مَعنى واحدٍ، والأسماءُ المُتباينَةُ هي الدَّالَّةُ علَى مَعْنَيين. (ص: ٣٠)

❊فائدة (١٤)❊ والمَصدَرُ تارَةً يُضَافُ إلى الفَاعلِ وتارَةً إلى المَفعولِ. (ص: ٣٥)

❊فائدة (١٥)❊ فهذه الآن ثلاثةُ أنواعٍ، قد يكونُ التَّفسيرُ للكَلِمةِ تَفسيرًا للمُرادِ بها بقَطْعِ النَّظرِ عن صِفتِه، وقد يكونُ التَّفسيرُ للكَلِمةِ مِن حيثُ معناها الذي تَضَمَّنَتْه، وقد يكونُ التَّفسيرُ للكَلِمةِ بمَعنى آخرَ يُوصفُ به مَن يُرَادُ بها، مثل:

الغَفُورُ، الرَّحِيمُ، السَّمِيعُ، العَلِيمُ ... إلى آخرِه. (ص: ٣٨)

فائدة (١٦) **قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ**: فإنَّ التَّعريفَ بالمِثالِ قد يُسَهِّلُ أكثرَ مِنَ التَّعريفِ بالحَدِّ المُطَابِقِ. (ص: ٤٢)

فائدة (١٧) **قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ**: فلم يَقُلْ أحدٌ مِن علماءِ المُسلمين إنَّ عُمُوماتِ الكِتابِ والسُّنَّةِ تَختصُّ بالشَّخصِ المُعَيَّنِ، وإنَّما غايةُ ما يُقالُ: إنَّها تَختصُّ بنوعِ ذلك الشَّخصِ فتَعَمُّ ما يُشْبِهُه، ولا يكونُ العُمومُ فيها بحسبِ اللَّفظِ. (ص: ٤٤)

فائدة (١٨) يجبُ أنْ يُعَدَّى الحُكمُ الوارِدُ على سبَبٍ مُعَيَّنٍ إلى نوعِ ذلك المُعَيَّنِ فقطْ لا إلى العُمومِ، ولا أنْ يُخْتَصَّ بنَفْسِ ذلك الشَّخصِ. (ص: ٤٤)

فائدة (١٩) **قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ**: فإن العِلمَ بالسَّببِ يُورثُ العِلمَ بالمُسَبّبِ، ولهذا كان أصَحُّ قولي الفُقهاءِ أنَّه إذا لم يُعْرَفْ ما نواه الحَالِفُ رُجِعَ إلى سبَبِ يَمِينِه وما هَيَّجَها وآثارَها. (ص: ٤٦)

فائدة (٢٠) لأنَّ السَّببَ كالمَشروطِ. (ص: ٤٦)

فائدة (٢١) والقاعدة **في ذلك**: أنَّ كلَّ لفظٍ بُنِيَ علَى سَببٍ، فتَبَيَّنَ انتِفاءُ ذلك السَّبَبِ، فإنَّه لا حُكْمَ له. (ص: ٤٧)

فائدة (٢٢) والمُسبَّبُ هو الآية النَّازِلَةُ أو الحديثُ الوارِدُ، فمثلًا: سبَبُ نزولِ آيةِ اللِّعانِ؛ قَذْفُ هِلالِ بنِ أُمَيَّةَ زوجتَه بشَريكِ بنِ سَحْمَاءَ، فهذا هو السَّببُ، والمُسَبَّبُ الذي حَصَلَ مِن أجلِ هذا السَّبَبِ هو نزولُ الآيةِ. (ص: ٤٧)

فائدة (٢٣) **والحاصِلُ أنَّ العِبَاراتِ التي يُعَبَّرُ بها عن أسبابِ النُّزولِ تنقَسِمُ ثلاثةَ أقسامٍ**: صَريحةٌ، وظَاهرةٌ، ومُحتَمَلَةٌ:

فالصِّيغةُ الصَّريحةُ أنْ يقولَ: سبَبُ نزولِ الآيةَ كذا وكذا.

والظَّاهِرَةُ: كان كذا فنَزَلَتْ.

والمُحتَمَلَةُ: نزَلَتْ في كذا. (ص: ٤٨)

فائدة (٢٤) **قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ: وقد تنازعَ العُلماءُ في قولِ الصَّاحِبِ:** «نزلَتْ هذه الآيةُ في كذا»؛ هل يَجري مَجْرى المُسنَدِ كما لو ذَكَرَ السَّببَ الذي أُنزِلَتْ لأجلِه، أو يَجْرِي مَجْرَى التَّفسيرِ منه الذي ليس بمُسنَدٍ. (ص: ٤٩)

فائدة (٢٥) إذا ذَكَرَ كلُّ واحدٍ منهما سببًا لنزولِ الآيةِ بلفْظٍ صريحٍ أو بلفْظٍ ظاهرٍ على حَسبِ ما شرحناه، فهل نقولُ: إنَّ السَّببَ مُتَعَدِّدٌ والمُسَبَّب واحِدٌ؟ أو نقولُ: إنَّ السَّبَبَ مُتَعَدِّدٌ والمُسَبَّبُ مُتَعَدِّدٌ وأنَّ الآيةَ صارَ لنُزولِها سببان؟

الأقربُ الأوَّلُ؛ لأنَّ تَكَرُّرَ نزولِ الآيةِ خِلَافُ الأصلِ، فالأصلُ أنَّ الآيةَ إذا نَزَلَتْ، نَزَلَتْ مَرَّةً واحدةً، فتكونُ الأسبابُ سابِقَةً على نُزولِ الآيةِ، يَعْنِي معناه وُجِدَ سبَبٌ وسبَبٌ وسبَبٌ، ثُمَّ أنزلَ اللهُ الآيةَ مُبَيِّنَةً لحُكمِ هذه الأمورِ. مع أنَّه نادِرٌ أنْ تَنزِلَ الآيةُ مَرَّتين، وهذا إنْ صَحَّ. (ص: ٥٠)

فائدة (٢٦) اللَّفظُ المُشتركُ هو ما اتَّحَدَ لفظُه وتَعَدَّدَ مَعناه. (ص: ٥١)

فائدة (٢٧) والمُتَواطِئ هو الذي طابَقَ لفْظُه مَعناه، مِثلَ: إنسان، حَجَر، شَمْس، قَمَر، وما أشبهها، فهذا نُسَمِّيه مُتواطِئًا؛ لأنَّ اللَّفظَ يُطابِقُ المَعنى، فهما مُتَواطئان أي: مُتَّفِقان. (ص: ٥٤)

فائدة (٢٨) التَّرادُف بالنِّسبةِ للمَعاني قليلٌ، أمَّا بالنِّسبةِ للأعيانِ فإنَّ التَّرادُفَ فيها كثيرٌ. (ص: ٥٧)

فائدة (٢٩) **قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ:** فإنَّ التَّرادُفَ في اللُّغةِ قليلٌ، وأمَّا في ألفاظِ القرآنِ فإمَّا نادِرٌ وإمَّا مَعدومٌ، وقَلَّ أنْ يُعَبَّرَ عن لفظٍ واحدٍ بلفظٍ واحدٍ يُؤَدِّي جميعَ مَعناه، بل يكونُ فيه تَقريبٌ لمَعناه، وهذا مِن أسبابِ إعجازِ القرآنِ. (ص: ٥٧)

فائدة (٣٠) **قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ:** والعَرَبُ تُضَمِّنُ الفِعلَ معنى الفِعلِ وتُعَدِّيه تَعْدِيَتَه. (ص: ٥٨)

فائدة (٣١) عُلماءُ النَّحوِ اختَلفُوا فيما إذا تَعَدَّى الفِعلُ بغيرِ ما يَتَعَدَّى به في الأصلِ. هل

يكونُ التَّجَوُّزُ في الحَرفِ أو أنَّه في الفِعلِ، والصَّحيحُ كما قال أنَّه بالفِعلِ. (ص: ٥٩)

وقال: لماذا هنا قلنا إنَّ تَضمينَ الفِعلِ أَوْلَى مِنَ التَّجَوُّزِ بمعنى الحَرْفِ؟

لأنَّ تَضْمِين الفِعلِ يُؤَدِّي مَعنى زائِدًا علَى مَعنى الفِعلِ، بخِلَافِ ما إذا جَعَلْنا الحَرْفَ مُتَجَوَّزًا فيه؛ فإنَّه يَبْقَى الفِعلُ علَى دلالتِه لمَعنَاه فقط، ونُحَوِّل مَعْنى الحَرْفِ إلى مَعْنى يُناسِبُ لفْظَ الفِعلِ، فالتَّضْمِين إذًا أوضَحُ وأَوْلَى. (ص: ٦٠)

***فائدة (٣٢)* قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ**: المُشَارُ إليه وإنْ كان واحدًا، فالإشارَةُ بجِهَةِ الحُضورِ غيرُ الإشارَة بجِهَةِ البُعْدِ والغِيبةِ. (ص: ٦١)

***فائدة (٣٣)* قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ**: وجمْعُ عِبَاراتِ السَّلَفِ في مِثل هذا – أي اختلافاتهم في التَّفسيرِ- نافِعٌ جدًّا؛ لأنَّ مجموعَ عِبَاراتِهم أدَلُّ على المَقصودِ مِن عِبارَةٍ أو عِبَارتين. (ص: ٦٢)

فائدة (٣٤) والاختِلافُ قد يكونُ لخَفَاءِ الدَّليلِ أو لذُهُولٍ عنه، وقد يكونُ لعَدَمِ سَمَاعِه، وقد يكونُ لِغَلَطٍ في فَهْمِ النَّصِ، وقد يكونُ لاعتِقادٍ مُعارِضٍ راجِحٍ. (ص: ٦٣)

***فائدة (٣٥)* قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ**: الاختِلافُ في التَّفسيرِ على نوعين: مِنه ما مُستَنَدُه النَّقلُ فقط، ومنه ما يُعْلَمُ بغيرِ ذلك؛ إذِ العِلمُ إمَّا نَقْلٌ مُصَدَّقٌ، وإمَّا استِدلالٌ مُحَقَّقٌ، والمَنقولُ إمَّا عنِ المَعصومِ وإمَّا عن غيرِ المَعصومِ، والمَقصودُ بيانُ جِنسِ المَنقولِ سواء كان المَعصوم أو غير المَعصومِ، وهذا هو النَّوعُ الأوَّلُ، فمنه ما يُمكِنُ معرفةُ الصَّحيحِ منه والضَّعيف، ومنه ما لا يُمكِنُ معرفةُ ذلك فيه.

وهذا القِسمُ الثَّاني مِنَ المَنقولِ: وهو ما لا طَريقَ لنا إلى الجزمِ بالصِّدقِ منه، عامَّتُه مِمَّا لا فائدةَ فيه والكلامُ فيه مِن فضولُ الكلامِ.

وأمَّا ما يَحتاجُ المُسلمون إلى معرفتِه؛ فإنَّ اللهَ - تعالى - نَصَبَ علَى الحَقِّ فيه دليلًا.

فمِثالُ ما لا يُفيدُ ولا دليلَ علَى الصَّحيحِ منه: اختِلافُهم في لونِ كلْبِ أصحابِ

الكهفِ، وفي البَعضِ الذي ضُرِبَ به القَتيلُ مِنَ البَقرةِ. (ص: ٦٤)

وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأمَّا النَّوعُ الثَّاني مِن سَبَبَي الاختِلافِ وهو ما يُعلَمُ بالاستِدلالِ لا بالنَّقلِ، فهذا أكثرُ ما فيه الخطأ مِن جِهتين حَدَثَتا بعدَ تَفسيرِ الصَّحابةِ والتَّابعين وتابِعِيهم بإحسانٍ... والجِهتانِ هُمَا:

أحدهما: قومٌ اعتَقَدوا معاني ثُمَّ أرادوا حَمْلَ ألفاظِ القرآنِ عليها.

والثاني: قومٌ فَسَّرُوا القرآنَ بمُجَرَّدِ ما يسوغُ أنْ يُريدَه بكلامِه مَن كان مِن النَّاطِقِين بلغةِ العَرَبِ مِن غيرِ نَظَرٍ إلى المُتَكلِّمِ بالقرآنِ والمُنَزَّلِ عليه والمُخاطَبِ به. (ص: ٦٥)

❊**فائدة (٣٦)**❊ **قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ**: فالمَقصودُ أنَّ المَنقولاتِ التي يُحتَاجُ إليها في الدِّين قد نَصَبَ اللهُ الأدِلَّةَ على بَيانِ ما فيها مِن صَحيحٍ وغيرِه. (ص: ٦٨)

❊**فائدة (٣٧)**❊ **قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ**: فإنَّ أعلَمَ النَّاسِ بالمَغازي أهلُ المَدينةِ، ثُمَّ أهلُ الشَّامِ، ثُمَّ أهلُ العِراقِ.

فأهلُ المَدينةِ أعلَمُ بها؛ لأنَّها كانت عِندَهم، **وأهلُ الشَّامِ** كانوا أهلَ غَزْوٍ وجِهادٍ فكان لهم مِن العِلمِ بالجِهادِ والسِّيَرِ ما ليس لغيرِهم، ولهذا عَظَّمَ النَّاسُ كِتابَ أبي إسحاقَ الفَزَارِيِّ الذي صَنَّفَه في ذلك، وجَعَلُوا الأوزاعِيَّ أعلَمَ بهذا البابِ مِن غيرِه مِن عُلماءِ الأمصَارِ. (ص: ٧٠)

❊**فائدة (٣٨)**❊ **قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ**: وأمَّا التَّفسيرُ فإنَّ أعلَمَ النَّاسَ به أهلُ مَكَّةَ؛ لأنَّهم أصحابُ ابنِ عبَّاسٍ. (ص: ٧١)

❊**فائدة (٣٩)**❊ ثُمَّ أذكرُ أيضًا أنَّ المُؤلِّفَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقولُ «**العادة**» ويُكَرِّرُها؛ وذلك لأنَّ مثلَ هذه المَسائلِ الخبريَّةِ - كما قال ابنُ حَجَرٍ- لا مَدْخَلَ للعَقلِ فيها، ولو أنَّنا أخذنا بكُلِّ احتِمالٍ عقليٍّ، ما بَقِيَ علينا خَبَرٌ يُمكِنُ تَصديقَه، ولا حُكْمٌ يُمكِنُ إثباتَه؛ لأنَّه في المُجادَلَةِ كُلُّ إنسانٍ يُورِدُ لك احتِمالًا ويقولُ يحتملُ كذا وكذا. (ص: ٧٦)

﴿فائدة (٤٠)﴾ إذا رُويَتْ قصَّةٌ أو رُوِيَ أَثَرٌ مِن طُرُقٍ مُرْسَلَةٍ يَستَحيلُ تَواطؤها علَى الكَذِبِ؛ صَحَّ ذلك إجمالًا، لكن مثل هذا لا تُضْبَطُ به الألفاظُ والدَّقائقُ التي لا تُعْلَمُ بهذه الطَّريقِ بل يَحتَاجُ ذلك إلى طريقٍ يثبتُ بها مثل تلك الألفاظِ والدَّقائق. (ص: ٧٦) بمعناه

﴿فائدة (٤١)﴾ قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ: وإذا كان الإجماعُ على تصديقِ الخَبرِ مُوجِبًا للقَطْعِ به؛ فالاعتِبارُ في ذلك بإجماعِ أهلِ العِلمِ بالحديثِ، كما أنَّ الاعتبارَ بالإجماعِ على الأحكامِ بإجماعِ أهلِ العِلمِ بالأَمرِ والنَّهي والإباحةِ. (ص: ٨٤)

قلتُ: ومعنى كلامِه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنَّ العِبرةَ في الإجماعِ إجماعُ كُلِّ ذِي فَنٍّ بِفَنِّه.

﴿فائدة (٤٢)﴾ فإنَّه بلا شَكٍّ عِندَ جَميعِ النَّاسِ أنَّ الكلامَ يختَلِفُ معناه بحسبِ المُتكلِّمِ به، وبحسبِ المُخاطَبِ به أيضًا. ص (ص: ٩٦)

﴿فائدة (٤٣)﴾ المُهِمُّ إذا كان آخرُ الفِعلِ أَلِفًا، فإنَّ الأَلِفَ تُحْذَفُ وتَبْقَى الفَتحةُ، وتأتي بالواوِ، وهذه قَاعِدَةٌ مُضَّطرِدَةٌ. (ص: ٥٨)

﴿فائدة (٤٤)﴾ وهذه قاعِدَةٌ في التَّفسيرِ؛ أنَّه لا يجوزُ أنْ يُخَصَّصَ العَامُّ ويُحْصَر معناه إلَّا بدليلٍ. (ص: ١٢٠)

﴿فائدة (٤٥)﴾ وكما نَعلَمُ جميعًا أنَّ المُفَسَّرَ يجبُ أنْ يكونَ مُطابِقًا للمُفَسِّرَ، أمَّا أنْ يُخَصِّصَ فهذا لا يجوزُ، كما أنَّه لا يجوزُ أنْ يَعُمَّ أيضًا، فإذا جاءَ نَصٌّ في شيءٍ خاصٍّ لم يَجُزْ أنْ نَجعَلَه عامًّا اللَّهُمَّ إلَّا عن طريقِ القياسِ، إنْ كان مِمَّا يُمكِنُ فيه القِياسُ. (ص: ١٢١)

﴿فائدة (٤٦)﴾ قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ: وفي الجُملةِ مَن عَدَلَ عن مذاهبِ الصَّحابةِ والتَّابعين وتفسيرِهم إلى ما يُخالِفُ ذلك كان مخطئًا في ذلك بل مُبتَدِعًا، وإنْ كان مُجتَهِدًا مَغفورًا له خَطؤه، فالمَقصودُ بيانُ طُرُقِ العِلمِ وأدِلَّتِه وطُرُقِ الصَّوابِ. (ص: ١٢٢)

﴿فائدة (٤٧)﴾ قُلنا الآنَ نَظَران: نَظَرٌ إلى القولِ أوِ التَّفسيرِ، ونَظَرٌ إلي القائلِ أوِ المُفَسِّرِ،

فالقولُ أوِ التَّفسيرُ المُخالِفُ لما كان عليه الصَّحابةُ والتَّابعون لهم بإحسانٍ هذا قولٌ مُبْتَدَعٌ باطِلٌ، وأمَّا بالنِّسبةِ للقائلِ فيُنظَرُ فإنْ كان قد بَذَلَ الجُهدَ وسَعَى بقَدْرِ ما يَستطِيعُ إلى الوصولِ إلى الحَقِّ ولكنْ لم يَتَبَيَّنْ له إلَّا ما قال، فإنَّه يُغْفَرُ له خَطَؤه؛ لأنَّ اللهَ يقولُ: {**لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا**} (البقرة: ٢٨٦) ، فيُعذَرُ بهذا الخطأ، وهذه القاعدَةُ تكاد تكونُ مُجْمَعًا عليها، وإنْ كان الصَّحابةُ يختَلِفونَ في تفصيلِها أحيانًا، لكنْ هي قاعدةٌ أصيلَةٌ وأصلٌ في هذا. (ص: ١٢٢)

فائدة (٤٧) **قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ:** إنَّ أصَحَّ الطُّرقَ في ذلك أنْ يُفَسَّرَ القرآنُ بالقرآنِ، فما أُجمِلَ في مكانٍ فإنَّه قد فُسِّرَ في مَوضعٍ آخرَ، وما اختُصِرَ في مَكانٍ فقد بُسِطَ في مَوضعٍ آخرَ، فإنْ أعياكَ ذلك فعليك بالسُّنَّةِ فإنَّها شارِحَةٌ للقرآنِ، ومُوَضِّحَةٌ له. (ص: ١٢٧)

فائدة (٤٨) **قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ:** ولكنْ هذه الأحاديثُ الإسرائيليَّةُ تُذْكَرُ للاستِشهادِ لا للاعتِقادِ، فإنَّها علَى ثلاثةِ أقسامٍ:

الأوَّل: ما عَلِمنا صِحَّتَه مِمَّا بأيدِينا مِمَّا يَشهَدُ له بالصِّدقِ، فذاك صَحيحٌ.

والثَّاني: ما عَلِمنا كَذِبَه بمَا عندنا مِمَّا يُخالِفُه.

والثَّالث: ما هو مَسكوتٌ عنه؛ لا مِن هذا القَبيلِ ولا مِن هذا القَبيلِ، فلا نُؤمِنُ به ولا نُكَذِّبُه، وتَجُوزُ حِكايتُه لِمَا تَقَدَّمَ، وغالِبُ ذلك مِمَّا لا فائدةَ فيه تعودُ إلى أمرٍ دِينِيٍّ. (ص: ١٣٢)

فائدة (٤٩) **فصارتِ الآنَ الطُّرُقُ لتفسيرِ القرآنِ أربعةً:** القرآنُ، والسُّنَّةُ، وأقوالُ الصَّحابةِ، وأقوالُ التَّابعين، علَى خِلافٍ في الأخيرِ.

فهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَرَى أنَّهم إذا اجتمعوا، فقولُهم حُجَّةٌ، وإذا اختَلَفوا، فليس بحُجَّةٍ. (ص: ١٤٠)

فائدة (٥٠) **قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ:** فأمَّا تفسيرُ القرآنِ بمُجَرَّدِ الرَّأيِ فحَرَامٌ. (ص: ١٤٠)

※فائدة (٥١)※ وكذلك مَن يُنَزِّلُ القرآنَ علَى غيرِ ما أرادَ اللهُ مثل قولِ بعضِهم إذا سُئلَ عن شيءٍ قال: {**لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ**} [المائدة: ١٠١]، هذا أيضًا مِن تنزيلِ القرآنِ على غيرِ ما أرادَ اللهُ.

ومنه نعرِفُ خطأ ما نُقِلَ مَدْحًا لامرأةٍ يُسَمُّونَها المُتَكَلِّمَةِ بالقرآنِ ذَكَرَها في «جواهر الأدبِ»، امرأةٌ لا تَتَكَلَّمُ إلَّا بالقرآنِ، وقيل إنَّها منذ أربعينَ سَنَةً لم تَتَكَلَّمْ إلَّا بالقرآنِ مخافَةَ أنْ تَزِلَّ فيَغْضَب عليها الرَّحمنُ، وأظُنُّ فِعْلَها هذا زَلَّةً؛ لأنَّها بهذا تُنَزِّلُ القرآنَ على غيرِ ما أرادَ اللهُ. (ص: ١٤٤)

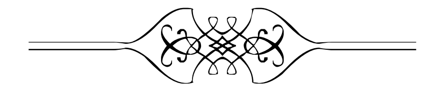
※فائدة (٥٢)※ قال ابنُ عَبَّاسٍ: التَّفسيرُ على أربعةِ أوجهٍ:

١- وَجهٌ تعرِفُه العَرَبُ مِن كلامِها.

٢- وتَفسيرٌ لا يُعْذَرُ أحدٌ بجَهالتِه.

٣- وتَفسيرٌ يَعلَمُه العُلماءُ.

٤- وتَفسيرٌ لا يعلَمُه إلَّا اللهُ - تعالَى ذِكْرُه. (ص: ١٥٠)



وبهذا تَمَّ استِخراجُ الفوائدِ التي ظَهَرَتْ لي

مِن شرْحِ العَلَّامةِ العُثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ **على مُقَدِّمة التَّفسيرِ لشيخِ الإسلامِ ابنِ تَيمِيَّةَ** رَحِمَهُ اللَّهُ

وَيَلِيه تلخيصُ قواعدِ التَّفسيرِ، وهي مِن إعدادِ شيخِنا العَلَّامةِ ابنِ عُثيمينَ رَحِمَهُ اللَّهُ

وصلَّى اللهُ علَى مُحَمَّدٍ وعلَى آله وصَحبِه وسَلَّمَ تسليمًا كثيرًا

تلخيصُ قواعدِ التَّفسير المُرفقة بنهايةِ الشَّرح

مِنْ إعدادِ شيخِنا العَلَّامة ابن عُثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ

(١) والعِلمُ إمَّا نقْلٌ مُصَدَّقٌ عن مَعصومٍ، إمَّا قولٌ عليه دليلٌ معلومٌ، وما سوى ذلك فإمَّا مُزَيَّفٌ مَردودٌ، وإمَّا مَوقوفٌ لا يُعلَمُ أنَّه بَهْرَجٌ ولا مَنقُودٌ.

(٢) يجبُ أنْ يُعلمَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ بيَّن لأصحابِه معاني القرآنِ كما بيَّن لهم ألفاظَه، فقولُه تعالى: {**لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**} [النَّحل: ٤٤]، يتناولُ هذا وهذا؛ ولهذا كان النِّزاعُ بيْن الصَّحابةِ في تفسيرِ القرآنِ قليلًا جدًّا، وهو وإنْ كان في التَّابعين أكثر منه في الصَّحابةِ فهو قليلٌ بالنِّسبةِ إلى مَن بعدَهم، وكلَّما كان العَصرُ أشرفَ، كان الاجتماعُ والائتِلافُ والعِلمُ والبَيانُ فيه أكثرَ.

(٣) الخِلافُ بيْن السَّلفِ في التَّفسيرِ قليلٌ، وخِلافُهم في الأحكامِ أكثر مِن خِلافِهم في التَّفسيرِ، وغالِبُ ما يَصِحُّ عنهم مِنَ الخِلافِ يَرجعُ إلى اختِلافِ تَنَوُّعٍ لا اختِلاف تَضَادٍّ؛ وذلك صِنفان:

أحدُهما: أنْ يُعَبِّرَ كلُّ واحدٍ منهم عن المُرادِ بعِبارةٍ غيرِ عِبارةِ صاحبِه تدُلُّ على مَعنى في المُسَمَّى غير المَعنى الآخر مع اتِّحادِ المُسمى، بمَنزلةِ الأسماءِ المُتكافئةِ التي بيْن المُترادفةِ والمُتباينةِ.

(٤) إنَّ كلَّ اسمٍ مِن أسمائِه يدُلُّ علَى ذاتِه وعلَى ما في الاسمِ مِن صِفاتِه، ويدُلُّ أيضًا علَى الصِّفةِ التي في الاسمِ الآخرِ بطريقِ اللُّزومِ؛ وفي هذه قاعدةُ أسماءِ اللهِ وصِفاتِه.

فإذا كان مَقصودُ السَّائلِ تَعْيينُ المُسمَّى، عَبَّرنا عنه بأيِّ اسمٍ كان إذا عُرِفَ مُسَمَّى هذا الاسمِ، وإن كان مقصودُ السَّائلِ معرفةُ ما في الاسمِ مِنَ الصِّفةِ المُختَصَّةِ به فلا بُدَّ مِن قَدْرٍ زائدٍ على تَعْيين المُسمَّى؛ مثل أنْ يسألَ عنِ القُدُّوسِ السَّلامِ المُؤمِنِ، وقد عَلِمَ أنَّه اللهُ، لكنْ مُرَادُه ما معنى كونِه قدُّوسًا سلامًا مؤمنًا ونحو ذلك.

إذا عُرِفَ هذا، فالسَّلفُ كثيرًا ما يُعبِّرون عنِ المُسمَّى بعِبارةٍ تدُلُّ علَى عَينِه، وإنْ كان فيها مِنَ الصِّفةِ ما ليس في الاسمِ الآخرِ، ومَعلومٌ أنَّ هذا ليس اختلافَ تَضادٍّ كما

يَظُنُّه بعضُ النَّاسِ.

(٥) والنَّاسُ وإنْ تنازعوا مِن اللَّفظِ العامِّ الواردِ على سببٍ هل يَختَصُّ بسَببِه أَمْ لا؟

فلم يَقُلْ أحدٌ مِن علماءِ المُسلمين إنَّ عُمُوماتِ الكِتابِ والسُّنَّةِ تَختَصُّ بالشَّخصِ المُعَيَّنِ، وإنَّما غايةُ ما يُقالُ: إنَّها تَختَصُّ بنوعِ ذلك الشَّخصِ فتَعَمُّ ما يُشْبِهُه، ولا يكونُ العُمومُ فيها بحسبِ اللَّفظِ، والآيةُ التي لها سبَبٌ مُعَيَّنٌ إن كانت أمرًا ونهيًا فهي مُتناولة لذلك الشَّخصِ ولغيرِه مِمَّن كان بمنزلَتِه، وإنْ كان خَبرًا بمَدْحٍ أو ذَمٍّ فهي متناولةٌ لذلك الشَّخصِ ولمَن كان بمَنزلتِه.

(٦) وقولهم: «**نزلت هذه الآية في كذا**»؛ يُرادُ به تارةً أنَّه سببُ النُّزولِ، ويُرادُ به تارةً أنَّ هذا داخلٌ في الآيةِ وإن لم يكنْ السَّببَ، كما تقولُ عُنِيَ بهذه الآيةِ كذا.

(٧) وإذا ذَكَرَ أحدُهم لها سببًا نزلَتْ لأجلِه، وذَكَرَ الآخرُ سببًا، فقد يُمكِنُ صِدْقُهما بأنْ تكونَ نزلَتْ عَقِبَ تلك الأسبابِ، أو تكونَ نزَلَتْ مَرَّتين: مَرَّةً لهذا السَّببِ ومَرَّةً لهذا السَّببِ، وهذان الصِّنفانِ اللَّذانِ ذَكَرْناهما في تَنَوُّعِ التَّفسيرِ- تارة لتنوُّعِ الأسماءِ والصِّفاتِ وتارة لذِكرِ بعضِ أنواعِ المُسمَّى وأقسامه كالتَّمثيلات- هما الغالِبُ في تفسيرِ سلَفِ الأُمَّةِ الذي يُظَنُّ أنَّه مختلِفٌ.

ومِنَ التَّنازعِ المَوجودِ عنهم ما يكونُ اللَّفظُ فيه محتَمِلًا للأمرين، إمَّا لكونِه مُشتَركًا في اللُّغةِ كلَفظِ: «**قَسورة**» الذي يُرادُ به الرَّامي ويُرادُ به الأسدُ، ولفظ: «**عَسْعَس**» الذي يُرادُ به إقبالُ اللَّيلِ وإدْبارُه، وإمَّا لكونِه مُتواطئًا في الأصلِ لكنِ المُرادُ به أحدُ النَّوعين أو أحدُ الشَّيئين كالضَّمائر في قوله: {**ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى (٨) فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى**} [النجم: ٩/٨].

(٨) فإنَّ التَّرادُفَ في اللُّغةِ قليلٌ، وأمَّا في ألفاظِ القرآنِ فإمَّا نادِرٌ وإمَّا مَعدومٌ.

(٩) والعَرَبُ تُضَمِّنُ الفِعلَ معنى الفِعلِ وتُعَدِّيه تَعْدِيَته، ومِن هنا غَلِطَ مَن جَعَلَ بعضَ الحُروفِ تقومُ مَقامَ بعضٍ.

(١٠) والاختِلافُ قد يكونُ لخفاءِ الدَّليلِ، أو الذُّهولِ عنه، وقد يكونُ لعدَمِ سَماعِه، وقد يكونُ الغَلَطُ في فَهْمِ النَّصِّ، وقد يكونُ لاعتِقادِ مُعارِضٍ رَاجحٍ.

(١١) **الاختِلافُ في التَّفسيرِ على نوعين**: منه ما مستنده النقل فقط، مِنه ما مُستَنَدُه النَّقلُ فقط، ومنه ما يُعْلَمُ بغيرِ ذلك؛ إذِ العِلمُ إمَّا نَقْلٌ مُصَدَّقٌ، وإمَّا استِدلالٌ مُحَقَّقٌ، والمَنقولُ إمَّا عنِ المَعصومِ وإمَّا عن غيرِ المَعصومِ، والمَقصودُ بيانُ جِنسِ المَنقولِ سواء كان المَعصوم أو غير المَعصومِ، وهذا هو النَّوعُ الأوَّلُ، فمنه ما يُمكِنُ معرفةُ الصَّحيحِ منه والضَّعيفِ، ومنه ما لا يُمكِنُ معرفةُ ذلك فيه.

وهذا القِسمُ الثَّاني مِنَ المَنقولِ: وهو ما لا طَريقَ لنا إلى الجزمِ بالصِّدقِ منه، عامَّتُه مِمَّا لا فائدةَ فيه والكلامُ فيه مِن فضولِ الكلامِ.

وأمَّا ما يحتاجُ المُسلمون إلى مَعرفتِه فإنَّ اللهَ نَصَبَ علَى الحَقِّ فيه دَليلًا.

(١٢) فمَتي اختلَفَ التَّابعون لم تَكُنْ بعضُ أقوالِهم حُجَّةً على بعضٍ، وما نُقِلَ في ذلك عن بعضِ الصَّحابةِ نقلًا صحيحًا فالنَّفسُ إليه أسْكَنُ ممَّا نُقِلَ عن بعضِ التَّابعين.

(١٣) وأمَّا القِسمُ الأوَّل الذي يُمكِنُ معرفةُ الصَّحيحِ منه فهذا موجودٌ فيما يُحتاج إليه وللهِ الحمدُ.

(١٤) فالمَقصودُ أنَّ المَنقولاتِ التي يُحتاجُ إليها في الدِّينِ قد نَصَبَ اللهُ الأدِلَّةَ على بيانِ ما فيها مِن صَحيحٍ وغيرِه.

(١٥) والمَراسيلُ إذا تَعددت طُرُقُها وخَلَتْ عنِ المُواطأةِ قصدًا أوِ الاتِّفاقِ بغيرِ قَصدٍ، كانت صَحيحةً قطعًا، وبهذه الطَّريقِ يُعلَمُ صِدقُ عامَّةِ ما تَتَعدَّدُ جِهاتُه المُختلفةُ علَى هذا الوجهِ مِن المَنقولاتِ، وإنْ لم يَكُنْ أحدُها كافيًا إمَّا لإرسالِه وإمَّا لضَعفِ ناقِلِه، وهذا الأصلُ ينبغي أنْ يُعْرَفَ؛ فإنَّه أصلٌ نافعٌ في الجزمِ بكثيرٍ مِنَ المَنقولاتِ في الحديثِ والتَّفسيرِ والمَغازي، وما يُنقَلُ مِن أقوالِ النَّاسِ وأفعالِهم وغير ذلك.

(١٦) والمَقصودُ أنَّ الحديثَ الطَّويلَ إذا رُوِيَ مثلًا مِن وجهين مُختَلِفين مِن غيرِ مُواطأة، امتَنع عليه أنْ يكونَ غلَطًا كما امتنعَ أنْ يكونَ كذبًا.

(١٧) فإنَّ جمهورَ ما في البخاريِّ ومسلِمٍ ممَّا يُقطَعُ بأنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَه.

(١٨) ولهذا كان جمهورُ أهلِ العِلمِ مِن جميع الطَّوائفِ على أنَّ خبرَ الواحدِ إذا تَلَقَّته الأُمَّةُ

بالقبولِ تصديقًا له أو عمَلًا به، أنَّه يُوجِبُ العِلمَ.

(١٩) وكما أنَّهم يستشهدون ويَعْتَبرون بحديثِ الذي فيه سوءُ حِفظٍ، فإنَّهم أيضًا يُضَعِّفُون مِن حديثِ الثِّقةِ الصَّدوقِ الضَّابطِ أشياءَ تبيَّن لهم غَلَطُه فيها بأمورٍ يستدِلُّون بها، ويُسَمُّون هذا: «عِلم عِلَل الحديثِ»، وهو مِن أشرفِ عُلُومِهم.

(٢٠) **والنَّاسُ في هذا البابِ طَرَفَان:**

طَرَفٌ مِن أهلِ الكلامِ ونحوهِم مِمَّن هو بعيدٌ عن معرفةِ الحديثِ وأهلِه؛ لا يُمَيِّزُ بيْن الصَّحيحِ والضَّعيفِ فيَشُكُّ في صِحَّةِ أحاديثَ أو في القَطْعِ بها مع كونِها مَعلومَةً مقطوعًا بها عند أهلِ العِلمِ به.

وطَرَفٌ مِمَّن يَدَّعي اتِّباعَ الحديثِ والعَملَ به كلَّما وجدَ لفْظًا في حديثٍ قد رواه ثِقةٌ أو رأى حديثًا بإسنادٍ ظاهِرُه الصِّحةُ يُريدُ أنْ يجعَلَ ذلك مِن جِنسِ ما جَزَمَ أهلُ العِلمِ بصِحَّتِه، حتَّى إذا عارَضَ الصَّحيحَ المَعروفَ، أخَذَ يَتَكَلَّفُ له التَّأويلاتِ الباردةَ أو يجعلُه دليلًا في مسائلِ العِلمِ، مع أنَّ أهلَ العِلمِ بالحديثِ يَعرِفونَ أنَّ مثلَ هذا غَلَطٌ، وكما أنَّ علَى الحديثِ أدِلَّةٌ يُعلَمُ بها أنَّه صِدْقٌ وقد يُقْطَعُ بذلك، فعليه أدِلَّةٌ يُعلَمُ بها أنَّه كَذِبٌ يُقطَعُ بذلكَ.

(٢١) وفي التَّفسيرِ مِن هذه المَوضوعاتِ قِطعةٌ كبيرةٌ، مثل الحديثِ الذي يَرْويه الثَّعْلَبِيُّ والواحِدِيُّ والزَّمخشريُّ في فضائلِ سورِ القرآنِ سورةً سورةً؛ فإنَّه موضوعٌ باتِّفاقِ أهلِ العِلمِ.

(٢٢) وأمَّا النَّوعُ الثَّاني مِن سَبَبَي الاختِلافِ: وهو ما يُعلَمُ بالاستدلالِ لا بالنَّقلِ، فهذا أكثرُ ما فيه الخطأ مِن جِهتين حَدَثَتَا بعدَ تَفسيرِ الصَّحابةِ والتَّابعين وتابِعِيهم بإحسانٍ... والجِهتانِ هُمَا:

أحدهما: قومٌ اعتَقَدوا معاني ثُمَّ أرادوا حَمْلَ ألفاظِ القرآنِ عليها.

والثاني: قومٌ فَسَّرُوا القرآنَ بمُجَرَّدِ ما يسوغُ أنْ يُريدَه بكلامِه مَن كان مِن النَّاطِقِين بلغةِ العَرَبِ مِن غيرِ نَظَرٍ إلى المُتَكَلِّمِ بالقرآنِ والمُنَزَّلِ عليه والمُخاطَبِ به.

والأوَّلون صِنفان: تارة يَسلِبُون لفظَ القرآنِ ما دَلَّ عليه، وأُرِيدَ به، وتارة يَحمِلُونَه

علَى ما لم يَدُلَّ عليه ولم يُرَدْ به. وفي كِلَا الأمرين قد يكونُ ما قصدوا نَفيَه أو إثباتَه مِن المَعني باطِلًا، فيكون خطؤهم في الدَّليلِ والمَدلولِ، وقد يكون حقًّا فيكونُ خطؤهم فيه في الدَّليلِ لا في المَدلولِ.

والمَقصودُ أنَّ مثل هؤلاء اعتقدوا رأيًا ثُمَّ حَمَلُوا ألفاظَ القرآنِ عليه، وليس لهم سلَفٌ مِنَ الصَّحابةِ والتَّابعين لهم بإحسانٍ ولا مِن أئمَّةِ المُسلمين، لا في رأيهم ولا في تفسيرِهم.

ومِن هؤلاءِ مَن يكون حَسَنَ العِبارةِ فصيحًا ويَدُسُّ البِدَعَ في كلامِه وأكثرُ النَّاسِ لا يعلمونَ، كصَاحِبِ الكَشَّافِ ونحوه، حتَّى إنَّه يَرُوجُ علَى خَلْقٍ كثيرٍ مِمَّن لا يَعتقِدُ الباطلَ مِن تفاسيرِهم البَاطِلَةِ ما شاءَ اللهُ.

وفي الجُملةِ مَن عَدَلَ عن مذاهبِ الصَّحابةِ والتَّابعين وتفسيرِهم إلى ما يُخالِفُ ذلك كان مخطئًا في ذلك بل مُبْتَدِعاً، وإنْ كان مجتَهِدًا مغفورًا له خطؤة.

ومَعلومٌ أنَّ كلَّ مَن خالَفَ قولَهم له شُبهةٌ يذْكُرها إمَّا عقليَّة وإمَّا سَمعيَّة كما هو مبسوطٌ في مَوضعِه.

والمقصودُ هنا التَّنبيه على مَثَارِ الاختِلافِ في التَّفسيرِ وأنَّ مِن أعظمِ أسبابِه البِدَعُ الباطلَةُ التي دَعَتْ أهلُها إلى أنْ حَرَّفوا الكَلِمَ عن مَواضِعِه، وفَسَّرُوا كلامَ اللهِ ورسولِه ﷺ بغيرِ ما أُريدَ به وتأَوَّلُوه علَى غير تأويلِه.

وأمَّا الذين يخطئون في الدَّليل لا في المَدلولِ، فمِثل كثيرٍ مِن الصُّوفيَّةِ والوُعَّاظِ والفُقهاءِ وغيرِهم، يُفَسِّرون القرآنَ بمَعانٍ صَحيحةٍ لكنِ القرآنُ لا يَدُلُّ عليها.

(٢٣) إنَّ أصَحَّ الطُّرقِ في ذلك أنْ يُفَسَّرَ القرآنُ بالقرآنِ؛ فإن أَعْيَاكَ ذلك فعليك بالسُّنَّةِ، وحينئذٍ إذا لم نجِدْ التَّفسيرَ في القرآنِ ولا في السُّنَّةِ رجعنا في ذلك إلي أقوالِ الصَّحابةِ.

(٢٤) وهذه الأحاديثُ الإسرائيليَّةُ على ثلاثةٍ أقسامٍ:

أحدها: ما عَلِمنا صِحَّتَه مِمَّا بأيدِينا مِمَّا يَشهَدُ له بالصِّدقِ، فذاك صَحيحٌ.

والثَّاني: ما عَلِمنا كَذِبَه بمَا عندنا مِمَّا يُخالِفُه.

والثَّالث: ما هو مَسكوتٌ عنه؛ لا مِن هذا القَبيلِ ولا مِن هذا القَبيلِ، فلا نُؤمِنُ به ولا نُكَذِّبُه، وتَجُوزُ حِكايتُه لِمَا تَقدَّمَ، وغالِبُ ذلك مِمَّا لا فائدةَ فيه تعودُ إلى أمرٍ دِينيٍّ.

*(**٢٥**)* فهذا أحسنُ ما يكون في حكايةِ الخِلافِ: أنْ تستوعِبَ الأقوالَ في ذلك المَقامِ، وأنْ يُنَبَّه علَى الصَّحيحِ منها ويُبْطَلَ الباطِلُ، وتذكرَ فائدةَ الخِلافِ وثمرتَه لئَلَّا يَطُول النِّزاعُ والخِلافُ فيما لا فائدةَ تحتَه؛ فيُشتَغَلُ به عنِ الأهَمِّ.

فأمَّا مَن حَكَى خلافًا في مسألةٍ ولم يَستوعِبْ أقوالَ النَّاسِ فيها فهو ناقِصٌ؛ إذ قد يكونُ الصَّوابُ في الذي تَرَكَه، أو يحكي الخلافَ ويُطْلِقُه ولا يُنَبِّهُ علَى الصَّحيحِ مِن الأقوالِ فهو ناقِصٌ أيضًا، فإنْ صَحَّحَ غيرَ الصَّحيحِ عامدًا فقد تَعَمَّدَ الكَذِبَ، أو جاهِلًا فقد أخطأ، كذلك مَن نَصَبَ الخِلافَ فيما لا فائدةَ تحتَه. أو حَكَى أقوالًا مُتَعَدِّدةً لفظًا ويرجعُ حاصِلُها إلي قولٍ أو قولين معنى، فقد ضَيَّعَ الزَّمانَ، وتَكَثَّرَ مِمَّا ليس بصحيحٍ، فهو كلابسِ ثوبَي زُورٍ.

*(**٢٦**)* إذا لم تَجِدِ التَّفسيرَ في القرآنِ ولا في السُّنَّةِ ولا وجَدته عنِ الصَّحابةِ، فقد رجَعَ كثيرٌ مِنَ الأئمَّةِ في ذلك إلي أقوالِ التَّابعين.

وقال شُعْبَةُ بنُ الحَجَّاجِ وغيرُه: «أقوالُ التَّابعين في الفُروعِ ليستْ حُجَّةً، فكيفَ تكونُ حُجَّةً في التَّفسيرِ»؛ يعني أنَّها لا تكونُ حُجَّةً على غيرِهم مِمَّن خالَفَهم. وهذا صَحيحٌ، أمَّا إذا اجتَمَعوا على الشَّيءِ، فلا يُرْتَابُ في كونِه حُجَّةً.

*(**٢٧**)* فأمَّا تفسيرُ القرآنِ بمُجَرَّدِ الرَّأيِ فحَرَامٌ.

فمَنْ قال في القرآنِ برأيه، فقد تَكَلَّفَ ما لا عِلْمَ له به، وسَلَكَ غيرَ ما أُمِرَ به، فلو أنَّه أصابَ المَعنى في نفْسِ الأمرَ، لكان قد أخطأ؛ لأنَّه لم يأتِ الأمرَ مِن بابِه، كمَنْ حَكَمَ بيْن النَّاسِ عن جَهلٍ فهو في النَّار وإنْ وافَقَ حُكْمُه الصَّوابَ في نفْسِ الأمرِ، لكن يكونُ أخَفَّ جُرْمًا مِمَّن أخطأ، والله أعلم.

*(**٢٨**)* فهذه الآثارُ الصَّحيحةُ وما شَاكَلَها عن أئمَّةِ السَّلفِ مَحْمُولةٌ على تَحَرُّجِهم عنِ الكلامِ في التَّفسيرِ بما لا عِلمَ لهم به، فأمَّا مَن تَكَلَّم بما يَعْلَمُ مِن ذلك لغةً وشرعًا، فلا

حَرَجَ عليه. ولهذا رُوِيَ عن هؤلاءِ وغيرِهم أقوالٌ في التَّفسيرِ، ولا مُنَافَاةَ؛ لأنَّهم تَكَلَّموا فيما عَلِمُوه وسَكَتُوا عمَّا جَهِلُوه.

وبهذا تَمَّ المُرادُ

والحمدُ لله الذي بنعمتِه تَتِمُّ الصَّالِحاتُ

وصلَّى اللهُ علَى مُحَمَّدٍ وعلَى آله وصَحبِه وسَلَّمَ تسليمًا كثيرًا